

نوافذ



nasser@behbehani.info

د. ناصر بهبهاني

اغتناب سياسي

هناك فرق كبير بين «الحراك» و«الاغتناب» السياسي. وما يحدث عندنا اليوم ينطبق عليه المصطلح الثاني، لأن الحراك السياسي يكون عادة في مجتمع يسعى إما إلى تحقيق الإصلاح بالطرق المتاحة في الدستور والقانون وغير المؤسسات المدنية، خصوصاً التشريعية، أو في مجتمع قمعي مليء بالزنازين والافترايات والاعتقالات والإقصاء. ولذلك فإن الحالات لا تنطبقان عندنا في الكويت، فأصحاب الاحتجاجات غير المنضبطة، لم يستخدموا - أو لم يستنفذوا - كل وسائلهم الدستورية، فهم خربوا المجلس واقتحموه كي يجدوا الشارع كبديل عنه. أما الحالة الثانية، فأتحدى أي شخص يستطيع القول انه يفعل ما يفعله الآن لأننا بلد قمعي، بل على العكس هم الذين يمارسون القمع والابتزاز السياسي، بحيث يريدون سحب حتى الصلاحيات الدستورية من صاحب السمو الأمير حفظه الله، مستغلين الأعراف والقيم التي تعامل بها السلطة مع ما يقومون به من تجاوز لحدود الديموقراطية، ولو أنهم ديموقراطيون لاحترموهم رأوا المعارضين لمطالبهم أيضاً، فهم لا يمثلون كل المواطنين، ومطالبهم لا تعني أنها رغبة حتى الأغلبية التي يتشدقون بها، لأنهم أثناء الانتخابات لم يكن هذا برنامجهم المطروح، وبالتالي فهم لم يحصلوا على أغلبية بسبب هذا الطرح. ولكن الذي يوجب بضخامة ما يحصل هو التالي: ان هذا النوع من العمل السياسي هو غريب على واقع الكويت التي عرف عنها ضبطها للنفس وممارسة النشاط السياسي في أماكنها التشريعية الصحيحة، وإن حصل وخرجت عن المؤسسة البرلمانية، فهي تعقد في الديوانيات أو بحدود عقلائية في ساحة الإرادة، الأمر الآخر الذي يوجب بهذه الضخامة، هو أن هذه الكتل السياسية لديها نوع من التنظيم تحت مسميات مختلفة، مثل: «نهج» و«حراك»، و«معل»، و«حدم».. وغيرها، بينما هناك مجاميع وقوى شعبية كبرى جدا لا تقف ضد مطالب هؤلاء، ولكنها لا تندرج تحت مسمى حزبي أو حركي.

مبدئيات



dr.khadeja1@gmail.com

د. خديجة المحمود

الحوار والنقد

الحوار هو الوسيلة الحضارية الفعالة لجمع الأطراف المتباينة في الرؤى والإمكانات على طاولة مستديرة، من أجل أن يتشكل في مساحة مركزها منتج جديد يساهم الجميع في وضع لبنات إبداعه المتنوعة والمتكاملة في إنجاز الحاجة من توليده، وهي حاجة بطبيعتها ينشدها أفراد الحوار لتحقيق هدف أو أهداف مشتركة رغم اختلافهم. أما النقد فينظر كل طرف فيه إلى ما يعتبره مرفوضاً وسلبياً في الطرف الآخر، فهل يتناقض النقد مع غرض الحوار، أم يمكن توظيفه للرقي بالحوار لتحقيق المزيد من المكاسب والإنجازات الجديدة للمتحاورين؟

النقد ظاهرة طبيعية في معرض التنافس، وفي حالة الحوار، ويمكن الاتجاه به لفتح آفاق جديدة وإعادة النظر في الموروثات السائدة وإعادة تقييمها وفق معايير موضوعية، هذا

مجرد رؤية



saadbinharbi@gmail.com

سعد عطية الحربي

الفرق بين الديموقراطية والوفوضى خط رفيع، لهذا وضعت قوانين منيئة من دساتير حتى لا ينقطع هذا الخيط وتعم الوفوضى التي لن تكون أبداً من صالح احد.

والأهم في القوانين هو تطبيقها على الكل حتى لا نتجه إلى دولة الديكتاتوريات والقمع، أما ما قد يعييبها فهو انتقائية تطبيقها.

أكبر مشاكل تطبيق القانون ان يتم تنفيذه بتعسف مهذرا آدمية وكرامة الإنسان.

فعندما يتم التعسف في التطبيق والبدء



waha2waha@hotmail.com

د.عار الرشدي

«حاشني» و«رغيف» وسداجة إعلامية

بلغ البعض من السداجة ان يقارن بما لا يجب المقارنة به، كمن يقارن بين الآيفون والسلسلة، او بين السيارة والمايكرويف مثلا، هذا شيء وذلك شيء آخر تماما. لا مجال للمقارنة، فالمقارنة لا تكون الا بين الشيء وشبيهه او الشيء واقرب الأشياء شبيها به، واحد الزملاء نقل لي عبر الواتساب صورة مقارنة بين ثورة مصر والتي اسماها ثورة الجوع، وتجمع إفتار يوم عرفة في «الإرادة»، ووضع قصير لمسيرة فقد كثيرا مصريا يحمل رغيف خبز، وفي الثانية صورة الحاشي الذي اجتمع عليه بعض من أفتروا يوم عرفة في «الإرادة»، وقد اسماها الرميل «ثورة شعب» لالاف فان الرميل الذي نقل لي الواتساب بهذه الصورة اعلامي وكان الأجدر به التفكير قبل نقل الصورة، فالأولى تمثل صورة من بين ملايين الصور التي التقطت خلال ثورة يناير المصرية، وأما الثانية فهي صورة لإفتار جماعي وليس لثورة.

اولا، وقبل ان أبدا في الرد والتفصيل، ثورة مصر لمن لا يعرف لم تكن ثورة خبز ولا ثورة جياع، فمن قام بها وقادها وأشعلها من شباب 6 ابريل وأغلبهم من أبناء الطبقة المتوسطة، وكانت ثورتهم ثورة حرية وليست ثورة خبز، ذلك حتى لا توصم ثورة مصر بأنها ثورة جياع، لأنها لم تكن كذلك لا في بدايتها ولا في أوسطها ولا في آخرها، ثورة باحثون عن الحرية، ثورة ضد فساد موازين قوى، وأما ما حصل في ساحة الإرادة فكان إفتارا جماعيا، لا ثورة ولا الله قاهها، والمسيرة التي سبقت الإفتار يوم الأحد قبل الماضي لم تكن ثورة ولا جزءا من ثورة ولا حتى شبيهة بالثورة، بل كانت مسيرة سلمية عادية شارك فيها عشرات الآلاف، لم يطالبوا بالحكم ولم يطالبوا حتى بإسقاط الحكومة بل ولا بإسقاط حتى وزير، كانت مسيرة سلمية عادية تطلب بإصلاح سياسي محدد وواضح، وكاننا ولأننا شعب أنعم الله عليه بخيراته يستكثر علينا بعض العرب الخروج، وعندما خرجنا قالوا كفرا بأنها ثورة بل وتامدا في كفرهم وقالوا «ثورة شعب»، بل وبالغوا في غي الحاد فهمهم وقالوا «شو بدهم الكويتيين؟»، يا سادة نحن كنا من أوائل شعوب المنطقة ممارسة للديموقراطية الحقيقية منذ أكثر من 50 عاما حكاما ومحكومين، ونعرف الديموقراطية وأصولها وحدودها ونهج ممارستها، نعرف متى تختلف ومتى تنفق سياسيا، تشرينها حتى أمنها، ونعرف أصول الخروج السلمي ونمارسه، الا ترون ان عشرات الآلاف خرجوا يوم مسيرة كرامة وطن ولم يتم تحطيم زجاجة سيارة واحدة، لم تحرق إطارات ولم تقذف حجارة، ولم تلتف لرجال الامن لانتهت سلمية، شارات تنفق مع بعضها ونختلف مع بعضها، ولكننا سلمية 100٪ ولولا تسرع تدخل رجال الامن لانتهت سلمية، ليست لدينا ثورة في الكويت، ولن تكون لدينا ثورة، ولن تقوم ثورة من أي نوع، فالحراك السلمي الشعبي في الكويت أشبه بحراك حركة «أحتلوا وول سترت»، مسيرات واحتجاجات سلمية ضد وضع سياسي محدد، وليس ضد الحكم ولا ضد النظام العام، نعم، قارنوا الحراك السياسي الكويتي بحراك «وول سترت» مثلا أو الاحتجاجات الاسبانية ضد سياسات التقشف، لأنه حراك ضد خطأ سياسي محدد، وليس ضد الحكم أو النظام العام وحتما هو ليس بثورة ولا يشبهها في شيء.

توضيح الواضح: لا ليست هناك مؤامرة في الكويت، لا ضد الشعب ولا ضد السلطة، هناك حراك سياسي طبيعي جدا، أما من يصف من يتحرك بأنه جزء من مؤامرة فهو إما فاقد لبلصلة التفكير السليم أو أنه رجل يعلم الحقيقة ولكنه وكرها في المعارضة يتهمهم بما ليس فيهم.

توضيح الواضح: عشاق نظريات المؤامرة، يتعلقون بقشة حقيقة واحدة لينبؤوا كذبة كبيرة اسمها «مؤامرة».

بشرط الالتزام بالنقد البعيد عن روية الاستفزاز والهدم وهدفية النقض والنفي. النقد البناء والحوار الهادف يتكاملان بمحورية قرار التعاضيل واحترام كل طرف للآخر، وبالالتفات على تعميق المشتركات وتوظيفها واستثمار الاختلاف في ابتداء سبل وإمكانات متكاملة للتنمية والتطوير في تحقيق الأهداف الوطنية المنشودة. مثل هذا النقد يحقق مساحات ومجالات جديدة للتفكير، بل يخلق التطلع لحقول مميزة للعمل والإنتاج.

وحيث اننا بلغنا في المرحلة الحالية كمواطنين مستوى عاليا من التعارض في الرؤى السياسية سواء منها ما يتعلق بنظام التصويت الانتخابي أو تعيين الضرورة الموجبة لمراسم الضرورة التي نص عليها الدستور أو غير ذلك، ينبغي ألا يغيب عن بال أحدنا أنه لا يصح الدمج بين الآراء والمعتقدات، فليس كل

القمع، وكلا الأمرين عواقبه وخيمة للبلد فأما للشباب منظمي المسيرة فقد وصلت رسالة رفض مرسوم تعديل قانون الانتخاب وبالنسبة للطرف الآخر فقد وصلت ايضا رسالة التعاطي القمعي مع المسيرات فوجب على المتقدم التريخ بعمل مسيرات والتمنع الامتناع عنها لوصول الغاية منها، وبالنسبة لرجال الامن انكرهم بالأى يكون التطبيق على حساب آدمية وكرامة الإنسان، والتاريخ يشهد أن الكويتي عمره ما استسلم للظلم وأصبح ذليلا.



الذي هو في قبضتنا؟! وكيف إذا علمنا انه إذا زال زلنا؟! ويبقى دائما بالله المستعان. فلقد أصبح العالم يتسارع إلى مسابقة الصوت والريح ويفكر كيف يخرق القواعد العلمية وحصد جوائز نوبل.

أما نحن فكنا وما زلنا نتناقم الفشل ولو الفشل ونورث الفشل مع الفشل، ولقد حان الوقت لان نهض ونعلم الأجيال لغة العلم ونعطيهم القلم لييقوا.. حان الوقت لكي نقطعه لأنه فعلا يسير نحو تقطيعنا، فالصين سارت ونجحت ونحن سرنا وتوقفنا، ومنذ ذلك الحين كنا وما زلنا نتعلم لنعلم كيف تدرف الدموع على الأطلال.

بفضل من الله، ووجود برلمان منتخب من أهم أعماله مراقبة السلطة التنفيذية والحد من انتشار الفساد الإداري والمالي المنتشر في أجهزة الدولة، لذا وجب الإسراع في تشكيل هيئة عامة لمكافحة الفساد ووضع القوانين المشددة للحد من ظهور تلك المشاكل والتجاوزات.

لقد حان الوقت وبكل الفرح والسرور لتشييع الفساد الى مثواه الأخير غير بأسوف عليه وتقيل الهاتني في مقر الهيئة العليا لمكافحة الفساد والهيئات الرقابية في جميع أنحاء البلاد، والله الموفق والمستعان.

بإهدار الكرامات من ضرب وتنكيل وحجز واعتقال فمن الممكن وهذا احتمال وارد الدخول في نفق غياب القانون والتحول إلى دولة قمعية بطرف يتعسف وطرف يزداد اسرارا.

وهذا كله لا يعفي الطرف الآخر من مسؤولية الإخلال بالأمن العام، فالرفض والتعبير عن الرأي يجب ان يكونا في اطار القانون الذي نطالب بتطبيقه ونحمد الخالق بقدم العبيد الذي عمل على تهدئة النفوس ولو لحين.

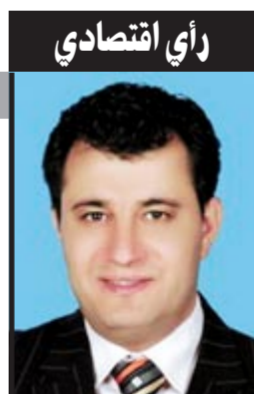
رسالة وصلت من كل من الطرفين إلى الآخر، مفادها أن المسيرات مصريها

بإهدار الكرامات من ضرب وتنكيل وحجز واعتقال فمن الممكن وهذا احتمال وارد الدخول في نفق غياب القانون والتحول إلى دولة قمعية بطرف يتعسف وطرف يزداد اسرارا.

وهذا كله لا يعفي الطرف الآخر من مسؤولية الإخلال بالأمن العام، فالرفض والتعبير عن الرأي يجب ان يكونا في اطار القانون الذي نطالب بتطبيقه ونحمد الخالق بقدم العبيد الذي عمل على تهدئة النفوس ولو لحين.

رسالة وصلت من كل من الطرفين إلى الآخر، مفادها أن المسيرات مصريها

رأي اقتصادي



melhemmahmoud@hotmail.com

المستشار د.محمود ملحم

يوميا، والآن أصبحت الصين على رأس عرش الاقتصاد العالمي. وقد نجحت الصين في تخفيض أعداد الفقراء واتجهت بسرعة البرق لتسابق الريح على تزعم العالم للقرارات الاقتصادية، فباعجا لهذه الدولة التي لم تكن نسمع عنها فأصبحت تجتاح أسواقنا ومطامعنا وثقافتنا، وباعجا لدول وضعت الحرف والرقم وقد اختفت من الخريطة تماما، ولا تذكر إلا عند عد الدول!

أما نحن فكنا وما زلنا نتطلع ونأمل، فكيف إذا علمنا أن الإمكانيات في اضمحلال وان العصر الذي من الممكن أن نعلم بحكم العالم فيه هو هذا العصر، عصر النفط والبتترول والغاز

انتظارات



dali.lalkhumsan@hotmail.com - twitter@bnder22

دالي محمد الخمسان

في كل دول العالم يقاس تقدم الدول المتحضرة وينحصر في أمر مهم الا وهو محاربة الفساد ومدى نجاح الدولة في تطبيق القوانين على الجميع بلا استثناء ومحاباة أو تفاضل وبعدالة تامة.

ان تفشي الفساد في المجتمع أمر خطير ويتمثل ذلك في انتشار الرشوة والواسطة حيث انتشرت انتشارا واسعا في مناحي الحياة، والتجاوز على القوانين وسوء أداء بعض الموظفين الحكوميين وتردي الخدمات التعليمية والطبية والاقتصادية والإسكانية وعجز الأجهزة الحكومية عن الحد من الظواهر السلبية في المجتمع

تشجيع الفساد

إلى مثواه الأخير